

نظام معلومات سوق الشغل في الجزائر: قراءة في المسح الوطني حول التشغيل لدى الأسر Labor market information system in Algeria: Read in the survey on employment among families



د/ دریادی حمیدة¹

¹ جامعة بومرداس أحمد بوقرة - بومرداس (الجزائر)

h.deriyadi@univ-boumerdes.dz

ط.د/ محمداد سیدعلی²

² المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)

sidali1308@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الإرسال: 2024/10/21

ملخص: هدفت هذه الورقة البحثية إلى عرض وتشخيص نظام المعلومات الإحصائي لسوق الشغل في الجزائر، الذي يبني بشكل أساسي على المسح بالعينة، والمعروف بالتحقيق الوطني حول التشغيل لدى الأسر، حيث أنه يعتبر أهم مصدر يساعد على الوصف الدقيق لأحداث ظواهر هذا السوق من بطالة وعمالة حسب مجموعة من المتغيرات الكمية والكيفية. توصلنا من خلال الدراسة أن التحقيق يعتمد في منهجيته على توصيات المكتب الدولي للعمل، كما أنه يمثل مصدرا مهما لكل المتدخلين في سوق الشغل من سلطات عمومية وباحثين، لما توفره مخرجاته من مؤشرات تساهم في وصف لمختلف أحداث سوق الشغل بصفة دورية. واقترحنا في الأخير مجموعة من التوصيات يجب العمل على التقيد بها، من أجل زيادة تمثيلية مؤشرات التحقيق للواقع، على غرار العمل على أن تكون دوريته فصلية، وكذا العمل على أن تكون استمارة المسح إلكترونية ما يسمح بتوفر جهد ووقت التفريغ والتحليل، وكذا ضرورة رفع حصيلة مخرجات مؤشرات لتشمل ظواهر العمل الموازي وكذا انتاجية العامل مثلا، يضاف إلى ذلك ضرورة اتاحته لطلابه الإلكترونيا.

الكلمات مفتاحية: نظام معلومات؛ إحصاء شامل؛ مسح بالعينة؛ بيانات جاهزة.

Abstract: This paper aims to present and diagnose the statistical information system for the labour market in Algeria, which is based mainly on sample surveys, known as the National Inquiry on Employment in Families, as it is the most important source that helps to accurately describe the events of this market's phenomena of unemployment and employment according to a range of quantitative and qualitative variables. Through the study, we have found that the investigation is based in its methodology on the recommendations of the International Bureau of Labour. It is also an important source for all labour market interventions from public authorities and researchers. Its outputs provide indicators that contribute to describing the various labour market events on a periodic basis. Finally, we proposed a set of recommendations to be followed, in order to increase the representativeness of the investigation indicators to reality, such as the quarterly periodicity, time and analysis, as well as the need to raise the output of its indicators to include parallel work phenomena as well as worker productivity, for example, In addition, it should be made available electronically.

Keywords: Information system; Comprehensive statistics; Sample survey; readily available data.

مقدمة:

تعتبر المعلومة الاحصائية الدقيقة والمعبرة عن تشعبات الظواهر في جانبيها الكمي والكيفي، من بين أهم متطلبات تسطير خطط واستراتيجيات العمل، التي تهدف حسب الحالة إلى ترقية الظاهرة موضوع التدخل، أو الحد من انتشارها في المجتمع، ذلك أن هذه المعلومة الاحصائية تعتبر في نفس الوقت إشارة بداية ونقطة وصول لتسطير مختلف السياسات للتدخل. فهي إشارة بداية من حيث أنها أهم مطلب يدخل ضمن منهجية خطة العمل المناسبة للتكفل بالظاهرة، أما نقطة النهاية فتستمد منها من كونها مصدر أساسي لسياسة تقييم خطة العمل المنتهجة.

فعلى سبيل المثال إذا أخذنا سوق الشغل باعتباره أحد أهم أوجه تدخل السياسة العامة للدولة، والتحكم في ظواهره وفي مقدمة ذلك ظاهرة البطالة، يعتبر من بين أهم أساسيات تصنيف تنافسية اقتصادها، ولعل أهم مطلب من أجل متطلبات عملية التحكم هذه هو وصف هذا السوق احصائيا عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تصف أحداثه بجانبها الكمي والكيفي، والتي من خلالها يمكن الحكم على كفاءته في التكفل بأحداث الظواهر المكونة له، من نسبة بطالة ومعدل العمالة.

نجاعة بناء مؤشرات تصف بدقة سوق الشغل تحدده بنسبة كبيرة مصدر معطيات بياناتها، فأفضل مصدر لبناء هذه المؤشرات هي المسوح الشاملة غير أن تكلفتها الباهظة في مقابل عدم مواكبة دوريتها للتطور المتسارع لأحداث الظواهر المكونة لسوق الشغل، يجعل مؤشرات لا تواكب بالشكل المطلوب الحيوية التي تميز سوق الشغل. ثم تأتي البيانات الادارية (البيانات الجاهزة) التي مصدرها حصيلة نشاط مختلف الهيئات العامة والخاصة المتدخلة في سوق الشغل، ونجاعتها تتطلب إدارة غير متحيزة تعتمد على الرقمنة، ويبقى المصدر المتبع بصفة شبه كلية من قبل أغلب هيئات الاحصاء في الدول، بتوصيات من المكتب الدولي للعمل، هو التحقيق أو المسح بالعينة لسوق الشغل، لما للعملية من اختصار للجهد والتكلفة وقصر في دورية انجازها يجعلها تواكب بصفة جيدة التغيرات المتسارعة التي تطرأ على هذا السوق.

الجزائر وبحكم مصادقتها على أغلبية اتفاقيات المنظمة الدولية للعمل، فإنها تعتمد في مجال نظام المعلومات الاحصائي لسوق الشغل على توصيات هذه المنظمة الدولية، حيث نجد أن استخلاص البيانات التي تهدف إلى بناء مؤشرات تصف سوق الشغل يتم عن طريق منهجية المسح بالعينة، بناء على ما يعرف بالتحقيق حول التشغيل لدى الأسر، الذي يقوم به بصفة نصف سنوية الديوان الوطني للإحصائيات، باعتباره الهيئة المكلفة بإنتاج المعلومة الاحصائية في الدولة، محاولا الوصف والتحليل الدوري لأحداث سوق الشغل، ما قد يشكل مصدرا مهما لاتخاذ القرارات العامة في مجال التشغيل، ومن هنا نطرح إشكالية مقالنا. أ- الإشكالية:

إلى أي مدى ساهم المسح الوطني حول التشغيل لدى الأسر في بناء مؤشرات تصف بدقة سوق

الشغل في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية نقتح تقديم الورقة في قالب الدراسة الوصفية التحليلية، متبعين الخطة المتضمنة المحورين التاليين:

أولا- نظام معلومات سوق الشغل.

ثانيا- تحقيق المسح حول التشغيل لدى الأسر.

ب- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم مصدر من مصادر نظام معلومات سوق الشغل في الجزائر، ألا وهو المسح حول التشغيل لدى الأسر، وتقييم مدى مطابقة منهجيته للمعايير الموصى بها من طرف المكتب الدولي للعمل في المجال، من جهة، وكذا عرض قيمته العملية، من حيث حصيلة مخرجاته من عدد المؤشرات الكمية والكيفية المتوصل إليها، وصولا إلى معرفة مدى وصفها الحقيقي لأحداث الظواهر المكونة لسوق الشغل.

ج- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لإثراء الانتاج العلمي في الموضوع المعالج، وكذا التقييم العلمي الموضوعي للمسح حول التشغيل لدى الأسر باعتباره عماد نظام معلومات سوق الشغل في الجزائر، ذلك أن الدراسات التي تناولت الموضوع على الرغم من قيمتها، إلا أن حجم القيمة العلمية والعملية لهذا المسح الوطني، تقتضي الخوض فيه بمزيد الدراسة والتحليل.

1- نظام معلومات سوق الشغل.

نظم المعلومات إجمالا، هو مجموع العناصر المتداخلة التي تعمل مع بعضها البعض لجمع، معالجة، تخزين وتوزيع المعلومات المتوفرة عن موضوع ما، بشكل منهجي، لدعم اتخاذ القرار، والتنظيم والتحكم والتحليل، وبناء تصور حالي ومستقبلي واضح عن موضوع هذا النظام ((ويكيبيديا)، (2024).

1.1- تعريف نظام معلومات سوق الشغل:

نقصد بنظام معلومات سوق الشغل، مجموع الإجراءات والأليات المتبعة من أجل تجميع وتخزين وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بسير السوق، وهو عبارة عن نافذة واحدة للحصول على كافة المعلومات المتعلقة بسوق العمل ((إسكوا)، (2020)، بعبارة أخرى نظام معلومات سوق الشغل هو عبارة عن نظام متخصص يجمع بين قاعدة بيانات متكاملة وتقنيات تحليلية، توفر معلومات دقيقة وشاملة حول حالة سوق العمل، تخص أساسا التوجه الاقتصادي له (المقاربة التي يقوم عليها)، ومتطلبات المهارات المتوفرة والمطلوبة فيه، وغيرها من المعلومات ذات الصلة (توزيع العمال حسب مختلف المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية).

ونظرا لشمول نظام معلومات سوق الشغل على جميع الأبعاد المؤثرة للسوق، فإن المستفيدين من خصائصه كثر، كل بحسب غايته، نوجز المستفيدين من النظام، كالتالي ((إسكوا)، (2020):

- أ- صانعو السياسات العامة: يستفيد القائمون على السياسات العامة من نظام معلومات سوق الشغل، من كونه:
- غناه بمختلف المؤشرات الكمية والكيفية يجعله متطلب لصياغة سياسات التشغيل، متابعتها وتقييمها؛
 - تفسير وتحليل البيانات المتضمنة فيه؛
 - المقارنة بين القطاعات المختلفة في مجالات العمل والتوظيف والبطالة؛
 - التوقعات المستقبلية للعرض والطلب على العمالة، وبالتالي تسطير مختلف سيناريوهات التدخل؛
- ب- للباحثون عن العمل: يوفر نظام المعلومات البيانات التالية:
- فرص العمل في المتاحة السوق؛
 - معلومات عن المهن المختلفة (معلومات عن متطلبات العمل في مختلف الوظائف، مستويات الأجور)؛
 - فرص التدريب والتعليم والتأهيل.
- ج- أصحاب العمل (المستخدمين): يستفيد أصحاب العمل من نظام معلومات سوق العمل لفهم الاتجاهات الحالية والمستقبلية في سوق العمل، وتحديد النقص في المهارات وتطوير استراتيجيات التوظيف التي تتوافق مع تلك الاتجاهات.
- د- المؤسسات التعليمية والتدريبية: تستفيد المدارس والجامعات ومراكز التدريب من معلومات سوق العمل لتطوير وتعديل البرامج التعليمية والتدريبية بما يتوافق مع متطلبات السوق، ويعزز قابلية توظيف خريجها.

2.1- مكونات نظام معلومات سوق الشغل:

نظام معلومات سوق الشغل باعتباره أهم ممول للمعلومات التي تصف مختلف الأحداث المكونة له، يلعب دورا مهما في تحقيق التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها، عن طريق وصف دقيق لفرص العمل المتاحة، ومؤشرات شغلها، حسب جملة من المتغيرات التي تؤثر على مرونة السوق، كالمستوى التعليمي مكان الإقامة والجنس.. الخ، ولتحقيق هذه الغايات يحتاج النظام إلى جملة من الأدوات نوجزها في التالي (عبيس، 2010):

- أ- المدخلات: هي عبارة عن المادة الخام للعملية، يتم من خلالها الحصول على العناصر وتجميعها وإدخالها للنظام قصد عملية المعالجة، وتتمثل مدخلات نظام معلومات سوق الشغل في كل ما تعلق بالعمالة عددها وتوزيعها مستوى تأهيلها مكان إقامتها .. الخ،
- ب- معالجة البيانات: وهي العملية الوسيطة بين المدخلات ومخرجات، تتمثل في العمليات الحسابية والمنطقية لمعالجة البيانات وتحويلها إلى المعلومات، باستعمال مجموعة من التقنيات (التصنيف، الترتيب، التجميع، التلخيص، التفسير وعند الاقتضاء التحديث)، تتم هذه المعالجة للبيانات وفقاً لبرامج معدة مسبقاً تتضمن المتطلبات السابقة؛

ج-المخرجات : هي كل ما ينتج عن النظام نتيجة عمليات المعالجة من معلومات، منتجات، خدمات، والتي يستفيد كل من له علاقة بسوق الشغل (راسموا السياسة العامة، الباحثون .. الح).

د- التغذية العكسية: تقتضي عملية ضبط النظام وجود رقابة على جميع عناصر النظام ويعبر عنها بالتغذية العكسية وهي عبارة عن ردود الأفعال السلبية أو الايجابية عن مخرجات النظام، ويمكن التأكد من جودة مخرجات النظام من خلال مقارنة المخرجات بمعايير محددة مسبقا للأداء ثم تغذية النظام بنتائج هذه المقارنة. إن الهدف من عملية التغذية العكسية هو الحفاظ على مستوى أداء النظام ومعالجة الانحرافات، مما يساهم في وصول النظام إلى حالة من التوازن والاستقرار.

3.1- أهمية نظام معلومات سوق الشغل:

إجمالاً يمكن اختصار أهمية نظام المعلومات الإحصائي لسوق الشغل، في النقاط التالية (م إ م ت ج)، (2015):

- أداة أساسية للتخطيط والتكامل بين الكيانات الاقتصادية الإقليمية والدولية؛
- تساعد في تحديد أوجه الاستفادة من الموارد البشرية، محلياً وإقليمياً؛
- دعم راسمي ومتخذي القرار في وضع سياسات توظيف العمالة والحد من استقدام العمالة الوافدة؛
- ربط مخرجات التعليم بسوق الشغل وخلق فرص عمل جديدة؛
- توفير بيانات ومعلومات أساسية لمتخذي القرار في التعامل بواقعية في قضايا العمل والتشغيل والبطالة؛
- توفير البيانات حسب الخصائص المختلفة منها الجغرافية التي تساعد في وضع خطط وسياسات التشغيل في المناطق الجغرافية في الدولة، وتوزيع مكاسب التنمية على الجميع؛
- توفير البيانات حسب حجم المنشآت الاقتصادية، يساعد في استكشاف مشاكل التشغيل والعمالة؛
- التعرف على واقع بيئة التشغيل والمشاكل الناجمة عن ذلك؛
- التعرف على أعداد المتعطلين حسب الخصائص الديمغرافية المختلفة، والتي تساعد راسمي السياسة العامة في مجال التشغيل على وضع سياسة مكافحة البطالة؛
- قياس الفجوة بين سوق الشغل بين دول مختلف الكيانات؛
- اعداد الاسقاطات المستقبلية في المجال، على مستوى الدولة بشكل فردي وكذا على مستوى الكيانات الاقتصادية والسياسية؛
- التنبؤ باتجاهات العرض والطلب، مستقبلاً.

4.1- عرض أهم مؤشرات سوق الشغل حسب مدونة المكتب الدولي للعمل (BIT).

نظراً لأهمية المؤشرات التي تقيس وتصف سوق الشغل بناء على جميع التشعبات الكمية والكيفية للظواهر المرافقة لنشاط السوق، فإنها ظلت في صلب اهتمام المكتب الدولي للعمل، باعتباره أول الهيئات العالمية في مجال التقييس فيما يخص جانبي الشغل والبطالة، كما أن الاهتمام المتزايد بضرورة وصف

أحداث سوق الشغل وصفا دقيقا حتى يسهل تقييمه فيما بعد يمليه إدراج أهم هدفين لسوق الشغل (العمالة الكاملة و العمل اللائق) ضمن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، بعد عدم بلوغ المجتمع الدولي للأهداف الإنمائية للألفية لسنة 2000، والذي حدد سنة 2015 لبلوغ الأهداف المسطرة.

مواكبة للجهود السابقة فقد خص المكتب الدولي للعمل مؤشرات سوق الشغل، بمجموعة من الندوات لإحصائي العمل، تتوج في كل مرة بإعداد مدونة تحتوي على مجموعة من المؤشرات التي يستحسن على الهيئات الإحصائية للدول ضبط نظام معلومات سوق الشغل لديها على هذه المدونة. توالى الإصدارات لتبلغ الطبعة التاسعة سنة 2012. أهم ما ميز هذه الطبعة الأخيرة هو وصول عدد المؤشرات التي تصف سوق الشغل إلى سبعة عشر (17) مؤشرا، فيما يلي مختصر عن كل واحد منها (BIT, 2013) :

- المؤشر الأول (KILM 1)، المشاركة في القوة العاملة؛
- المؤشر الثاني (KILM 2)، نسبة العاملين إلى السكان؛
- المؤشر الثالث (KILM 3)، الحالة في المهنة؛
- المؤشر الرابع (KILM 4)، العمالة بحسب القطاع؛
- المؤشر الخامس (KILM 5)، العمالة بحسب المهنة؛
- المؤشر السادس (KILM 6)، العمالة بدوام جزئي؛
- المؤشر السابع (KILM 7)، ساعات العمل؛
- المؤشر الثامن (KILM 8)، العمالة في القطاع غير المنظم؛
- المؤشر التاسع (KILM 9)، البطالة الاجمالية؛
- المؤشر العاشر (KILM 10)، بطالة الشباب؛
- المؤشر الحادي عشر (KILM 11)، البطالة طويلة الأمد؛
- المؤشر الثاني عشر (KILM 12)، العمالة الجزئية المرتبطة بالزمن؛
- المؤشر الثالث عشر (KILM 13)، الأشخاص خارج قوة العمل؛
- المؤشر الرابع عشر (KILM 14)، التحصيل العلمي والأمية؛
- المؤشر الخامس عشر (KILM 15)، الأجور وكلفة التعويضات؛
- المؤشر السادس عشر (KILM 16)، إنتاجية العمل؛
- المؤشر السابع عشر (KILM 17)، الفقر -توزيع الدخل -العمالة حسب فئة الدخل -العمالة الفقيرة.

تعتمد المؤشرات السابقة في مدى تمثيلها لحقيقة ظواهر سوق الشغل، على توفر ودقة البيانات الخام التي تدخل في عملية بنائها، والتي تتوزع مصادرها حسب ما سيتم التطرق إليه في العنوان الموالي.

5.1- مصادر بيانات نظام معلومات سوق الشغل.

أولا- الإحصاءات الشاملة (التعدادات):

عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه: "مجموع العمليات التي تركز على جمع، تجميع ونشر المعطيات الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية، المنسوبة لفترة معينة، تخص جميع الساكنين في البلد، أو إقليم معين" (dominique, 1984).

كما عرفها الديوان الوطني للإحصائيات بأنها: "هي عبارة عن صورة فوتوغرافية في لحظة معينة للسكان والسكن وخصائصهم" (ONS, 2008)

وتتم عملية الإحصاء العام للسكن والسكان بشكل دوري حسب الامكانيات المتاحة لكل دولة، تتميز من بالتكلفة المرتفعة مقارنة بمصادر جمع المعطيات الأخرى، إلا أن خاصية الشمولية التي تتميز بها تجعل لهذه التكلفة ما يبررها، ضف إلى كونها مرجع أساسي للسلطات العامة في الدولة أثناء تسيير أية سياسة لها علاقة بالحاجيات المختلفة للفرد. كما أن الإحصاءات الشاملة تعتبر من جانب منهجي قاعدة المعاينة لمختلف المسوح بالعينة التي تجريها الهيئات المكلفة بالإحصاء داخل الدولة.

عمليا تتم العملية عن طريق استمارات تشمل محاور بشكل يضمن الإلمام بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية، يتم ملء هذه الاستمارة من طرف أشخاص مؤهلين للعملية عن طريق الاتصال بصفة شاملة بمجموع الساكنين بمقر سكنهم، ويمكن إيجاز المراحل التي تمر بها أي عملية إحصاء للسكان والسكن بالمراحل التالية (Bahlouli hicham mohamed, 2010):

المرحلة الأولى: تتم على المستوى الاجمالي للبلد، ويتم فيها تحيين قاعدة بيانات الخرائط لمجموع الاقليم الوطني للدولة؛

المرحلة الثانية: تتم على مستوى البلديات أو الهيئات الإقليمية المحلية، تتضمن تقسيم هذه الأخيرة إلى مقاطعات، بالإضافة إلى تحيين قاعدة بيانات الخرائط المحلية؛

المرحلة الثالثة: ترقيم المقاطعات على المستوى المحلي؛

المرحلة الرابعة: يتم فيها تحضير دفاتر ومخططات المقاطعات التي تستعمل فيما بعد من طرف المكلفين بجمع المعلومات.

الجزائر تقوم بصفة دورية بعملية شاملة لإحصاء السكن والسكان، كل 10 سنوات، حيث كان أول إحصاء بعد الاستقلال سنة 1966، وثاني عملية نظمت سنة 1977، أما الطبعة الثالثة فنظمت سنة 1987، فيما نظمت الطبعة الرابعة من الإحصاء سنة 1998، أما الإحصاء الخامس فتم القيام به سنة 2008، فيما تم القيام بأخر إحصاء عام للسكن والسكان سنة 2022.

ثانيا- المسح بالعينة:

نظرا للتكلفة المرتفعة للإحصاءات الشاملة والذي جعل دوريتها الطويلة لا تواكب مختلف الظواهر الحيوية في المجتمع، جاءت فكرة ضرورة الاعتماد على مقارنة تعتمد على توفير معلومات إحصائية بشكل

دوري يواكب هذه الحركية المتسارعة للحياة الحديثة، ومن هنا جاء أسلوب جمع المعطيات بناء على مقارنة المسح بالعينة. يعتمد أسلوب المسح بالعينة على اختيار عينة من مجتمع الدراسة، وفقا لأحد الطرق العملية المتعارف عليه في المجال.

تجربة الجزائر في مجال انجاز مختلف التحقيقات في موضوعي الشغل والبطالة، تعود إلى الأيام الأولى للاستقلال، حيث بدأت التجربة محتشمة، لكن مع مرور السنين تم العمل على الرفع من عدد هذه التحقيقات، وزيادة جودة المقدرات حصيلة التحقيق وتنوعها كما وكيفا، عن طريق أساسا الرفع من حجم العينة المستغلة في كل تحقيق، والتحسين المستمر في منهجية جمع وتحليل البيانات، وعلى هذا الأساس يمكن ذكر نوعين من التحقيقات التي باشرتها السلطات العمومية:

*- **التحقيقات لدى العائلات:** التحقيقات التي موضوعها البطالة والشغل في الجزائر، والتي يتم تكون عينة دراستها من الأسر، عددها 03 تحقيقات، موجزة كما يلي:

أ- **التحقيقات حول الشغل:** يعتبر هذا التحقيق أهم مصدر من مصادر المعلومات الإحصائية المتعلقة بسوق الشغل، يطلق عليه اسم " مسح حول التشغيل لدى الأسر " (ACTIVITE, EMPLOI & CHOMAGE)، و هو تحقيق يعده الديوان الوطني للإحصائيات، وفقا لمعايير المكتب الدولي للعمل، موضوعه سوق الشغل والبطالة في الجزائر، يتم عن طريق سحب عينة عشوائية من مجموع العائلات المكونة لأخر إحصاء عام للسكان والسكن،

ب- **التحقيقات حول استهلاك العائلات:** يطلق عليه اسم "التحقيق حول المصاريف الاستهلاكية ومستوى معيشة الأسر"، يعتبر من بين أهم التحقيقات التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات، نظرا للفائدة الفعلية وخصوصيته يتم القيام به كل عشر (10) سنوات، يسمح التحقيق بتقييم مصاريف الأسر والعمل للوصول إلى خاصية مستهلك (profil consommateur)،

تم منذ الاستقلال القيام بخمس عمليات لهذا التحقيق آخرها سنة 2011، ويتعلق الأمر بتحقيقات سنوات 1966/1967، 1979/1980، 1988/1989، 2000/2001 وأخيرا تحقيق سنة 2011 (ONS, enquête sur les dépenses de consommation et le niveau des ménages 2011, 2014)

ج- **التحقيق حول استعمال الوقت:** يطلق عليه اسم "التحقيق حول استعمال الوقت في الجزائر"، الهدف الرئيسي لهذا التحقيق هو قياس وتحليل كيف يتم استغلال الوقت خلال اليوم والليلة (24 ساعة)، للرجال والنساء والأطفال البالغين من العمر 12 سنة وأكثر (ONS, rapport de l'enquête sur l'emploi du temps 2012, 2012).

*- **التحقيقات لدى المؤسسات:** التحقيقات التي موضوعها البطالة والشغل في الجزائر والتي يتم إجراؤها بالجزائر، والتي يتم تكون عينة دراستها من المؤسسات، في حدود التحقيقين (02)، كالتالي:

أ- التحقيق حول الإنتاج الصناعي: يطلق عليه اسم "التحقيق الفصلي حول الإنتاج للمؤسسات الصناعية"، يجريه الديوان الوطني للإحصائيات، موجه لأصحاب المؤسسات ذات الطابع الصناعي، يحتوي عدد من المعلومات التي تتقاطع مع موضوع بحثنا على غرار:

ب- التحقيقات حول الأجور: يطلق عليه اسم "التحقيق السنوي حول الأجور لدى المؤسسات"، عبارة عن تحقيق سنوي يجريه الديوان الوطني للإحصائيات، موجه لعينة من المؤسسات العمومية والخاصة الموجودة ضمن مدونة الديوان، ماعدا تلك ذات الطابع الفلاحي وكذا الإدارات، يهدف هذا التحقيق لإيجاد مستوى الأجر الصافي حسب متغيرات (مستوى التأهيل، النشاط، الطبيعة القانونية)، وكذا إعطاء تركيبة الأجر الخام (الأجر القاعدي والمنح والعلاوات) (ONS, résultat de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises, 2021)

ثالثا- الاحصاءات الإدارية (البيانات الجاهزة):

هي حصيلة نشاط مجموعة من المتدخلين بصفة مباشرة أو غير مباشرة في سوق العمل، من هيئات عمومية وخاصة، وما يترتب عن هذا النشاط من تقارير دورية تصف حسب طبيعة الهيئة ظاهرة من ظواهر سوق العمل. كأمثلة عن هذه الهيئات صناديق الضمان الاجتماعي باختلاف أنواعها، وكذا الهيئات الموضوعة في إطار التشجيع على الاندماج في سوق الشغل أو ما يعرف صناديق تمويل سياسة التشغيل الخاملة، وكذا الهيئات التحفيز على الاندماج في سوق الشغل عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة، أو ما يطلق عليها صناديق سياسة التشغيل النشطة.

في الحالة الجزائرية يمكن ذكر الهيئات المتدخلة في مجال الشغل بصفة مباشرة أو غير مباشرة، باعتبارها تساهم كل في اختصاصها بإنتاج نوع معين من البيانات المتعلقة بجانب أو ظاهرة من سوق الشغل، كالتالي:

*- هيئات الضمان الاجتماعي: تتمثل أساسا في الصندوق الوطني للعمال الأجراء، و الصندوق الوطني لعمال غير الأجراء، و الصندوق الوطني للتقاعد.

*- الهيئات المكلفة بترقية الشغل و محاربة البطالة: هي مجموع الآليات التي أنشأتها الدولة، بقصد إدماج الشباب البطال طالبي الشغل لأول مرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في سوق الشغل، و نذكر منها: الوكالة الوطنية للتشغيل، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتطوير و ترقية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع.

*- صندوق الزكاة: يهتم بمنح القروض الحسنة للبطالين الراغبين في تمويل نشاطاتهم، بدأت التجربة الجزائرية في الميدان في 10/02/2003، تسيير الصندوق من طرف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.

*- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يمكن اعتبارها آلية عرضية للتشغيل، تهدف إلى تسهيل و مرافقة و تطوير الاستثمار في قطاعات النشاطات ذات القيمة المضافة.

- *- المركز الوطني للسجل التجاري: هو هيئة عمومية تتكفل بالجانب المتعلق بقيد جميع الممارسين لنشاطات القطاع الاقتصادي على اختلافها، يعتبر المركز مصدر مهم من مصادر سوق الشغل، خاصة في جانبه المتعلق بالأعمال الحرة و مناصب الشغل في اطار مقارنة تطوير روح المقاولانية.
- *- المديرية العامة للتوظيف العمومية: هي هيئة تهتم بتسيير المسار المهني للعاملين في الادارات العمومية من التوظيف إلى غاية التقاعد، والمعنيين بالأمر الرئاسي 06/03 المؤرخ في 2006/07/15 المتضمن القانون العام للتوظيف العمومية.

2- التجربة الجزائرية في مجال نظام معلومات سوق الشغل:

قبل البدء في استعراض التجربة الوطنية في مجال انتاج مؤشرات سوق الشغل، الذي هو من اختصاص الديوان الوطني للإحصائيات، وجب قبل ذلك استعراض تجارب دولية في المجال، وقد أخذنا عينة عن ذلك النموذج السعودي والفرنسي للاعتبارات التالية:

- السعودية: تشترك معنا في الانتماء وكذا وصفها دولة ريعية، يضاف إلى ذلك أن نظام معلوماتها الإحصائية خطأ خطوات عملاقة، نالت العديد من التثمينات، ويكفي في المجال أن نذكر أنها الدولة الوحيدة في مجموعة العشرين، والأولى عربيا وافريقيا، التي صادقت على المعيار الخاص بنشر البيانات (SDDS)، سنة 2019، والذي يضم عدة معايير صارمة، يجب أن تلتزم بها الأجهزة الإحصائية عند نشر البيانات الإحصائية (الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، 2023).

- فرنسا: تم أخذها كنموذج على الدول الأوروبية، نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالتحليل في هذا المجال.

2-1- التجربة السعودية في مجال نظام معلومات سوق الشغل:

انتاج المعلومة الإحصائية لسوق الشغل وتحليلها على غرار انتاج باقي المعلومات من اختصاص الهيئة العامة للإحصاء، وهي هيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي الإداري، وترتبط تنظيميا بوزير الاقتصاد والتخطيط.

يعتمد النظام الإحصائي لسوق الشغل في السعودية، على المزاوجة بين مصدرين رئيسيين للمعلومة الإحصائية في المجال، تتعلق الأولى بالمسح بالعينة يطلق عليه مسح القوى العاملة، فيما تتعلق الثانية ببيانات السجلات الإدارية لدى الجهات المعنية بسوق العمل (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومركز المعلومات الوطني).

تنشر المؤشرات والتفسيرات المرتبطة بها، المحصل عليها من المصدرين السابقين، دوريا ضمن ما يعرف: "نشرة احصاءات سوق العمل"، وهي امتداد لتقرير مسح القوى العاملة الذي بدأ إصداره عام 1999 بشكل سنوي، واستمر كإصدار سنوي حتى عام 2007، ثم تحول لإصدار نصف سنوي، فربع سنوي (فصلي) بداية من الربع الثاني لعام 2016، وفي الربع الرابع من عام 2016 تم تطويره ليكون نشرة تجمع نتائج المسح مع السجلات الإدارية لدى الجهات المعنية بسوق العمل بالسعودية.

منهجية إعداد نشرة احصاءات سوق العمل مستمدة من المعايير الموضوعية من قبل المكتب الدولي في العمل، وتحتوي على المؤشرات معدل البطالة، معدل المشتغلين من السكان في العمل ومعدل المشاركة، تتوزع حسب السن والجنسية:

معلومات النشرة الإحصائية لسوق العمل، متاحة رفقة المنهجية المتبعة واستمارة جمع البيانات المستعملة، من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء، بشكل يسمح لمتخذي القرار من جهة وللباحثين، من الحصول على هذه البيانات بطريقة سهلة جدا.

2-2- التجربة الفرنسية في مجال نظام معلومات سوق الشغل:

إنتاج المعلومة الإحصائية لسوق الشغل وتحليلها على غرار إنتاج باقي المعلومات حول الاقتصاد والمجتمع، من اختصاص المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، وهو عبارة عن مديرية عامة تابع لوزارة الاقتصاد والمالية.

يعتمد النظام الإحصائي لسوق الشغل في على المسح بالعينة، والذي يطلق عليه اسم مسح التشغيل (enquête emploi)، قبل سنة 2002 كانت له دورية سنوية، إلا أنه ابتداء من سنة 2003 وقصد الوصف الدقيق والمستمر لأحداث سوق الشغل أصبحت له دورية فصلية (كل ثلاثة أشهر)، مع جمع مستمر للبيانات طيلة 13 أسبوع المشكلة للفصل، واعتماد حجم عينة يصل إلى 54.000 مسكننا، ما يقابل ما مجموعه 74.000 شخصا، بمعدل معاينة يساوي 1/600.

منهجية إعداد تحقيق العمل المنجزة قبل سنة 2002، سنوية، وابتداء من سنة 2003، فصلية، كلها مستمدة من المعايير الموضوعية من قبل المكتب الدولي للعمل (BIT) في المجال، تنشر في تقرير يطلق عليه اسم النشاط، العمل والبطالة للفصل (س) من السنة (ع): (activité, emploi et chômage)، وتحتوي على المؤشرات التالية:

- معدل البطالة، الإجمالي، حسب الجنس وحسب الفئات العمرية؛ معدل البطالة طويلة الأمد؛ حالة حول البطالة (halo autour du chômage)؛ معدل النشاط؛ معدل العمل وفق الوقت الجزئي؛ معدل التشغيل غير الكامل (Sous-Emploi)؛ معدل العمل حسب طبيعة العقد (محدود، غير محدود)؛ معدل الشباب غير الموجودين لا في قوة العمل ولا في التكوين.

جدير بالذكر أن التقرير المذكور أعلاه سهل الوصول إليه عن طريق الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء والتحقيقات الاقتصادية، حيث أنه يمكن تحميله بصيغة قابلة للقراءة والطباعة (PDF)، كما يمكن تحميل الجداول المساعدة على حساب مختلف المؤشرات السابقة بصيغة ورقة حساب اكسل (fichier Excel)، ما يعطى سهولة كبيرة في التعامل خاصة من طرف الباحثين.

2-3- عرض التجربة الجزائرية في مجال نظام معلومات سوق الشغل (المسح الوطني حول التشغيل لدى الأسر):

يعتبر التحقيق الوطني حول التشغيل لدى الأسر أحد أهم دعائم المنظومة الإحصائية الوطنية، لما يوفره من مؤشرات تمكن من وصف جيد لسوق الشغل على غرار حجم العمالة، معدل البطالة وكذا الخصائص الإحصائية لكل من البطالين والمشتغلين.. الخ، وهو قائم على مبدأ السكان النشطين حينها. يعتمد التحقيق على المفاهيم والتعاريف الخاصة بقياس النشاط الاقتصادي، وفقا لتوصيات المكتب الدولي للعمل، والتي تمت المصادقة عليها خلال مختلف الندوات الدولية لإحصائي العمل (دورتي 1954 و 1982، على وجه الخصوص) ((ONS)، 2014).

أ- عرض منهجية التحقيق:

أولا- خطة المعاينة: تتكون قاعدة المعاينة التي تستخدم في المسح من القائمة الشاملة لمقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية، التي تم إنشاؤها من خلال آخر تعداد للسكان والسكن يتم سحب العينة حسب عملية عشوائية احتمالية دون إرجاع على مرحلتين، تسحب في المرحلة الأولى المقاطعات، وتسحب في الثانية الأسر المعيشية، كما أن عملية سحب المقاطعات المكونة للعينة تتم بشكل يضمن تمثيلا متجانسا لكل التراب الوطني، وهو الشيء الذي أدى إلى تقسيم المقاطعات حسب حجم التجمعات الحضرية (حضر وريف)، كالتالي:

- في المناطق الحضرية: تم تصنيف المقاطعات إلى أربعة فئات:
- المقاطعات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 ساكن.
- المقاطعات التي يتراوح سكانها بين 10.000 و 50.000 ساكن.
- المقاطعات التي يتراوح سكانها بين 50.000 و 100.000 ساكن.
- المقاطعات التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 ساكن.
- في المناطق الريفية: تم تصنيف المقاطعات إلى أربعة فئات:
- المقاطعات التي يقل عدد سكانها عن 1.000 ساكن
- المقاطعات التي يتراوح سكانها بين 1.000 و 50.000 ساكن.
- المقاطعات التي يزيد عدد سكانها عن 50.000 ساكن.
- المناطق المبعثرة.

بعد ذلك يتم سحب عدد معين من المقاطعات على المستوى الوطني بطريقة تناسبية تضمن أحسن تمثيل للمجتمع، تختلف من مسح لآخر، مع الحرص على رفع هذا العدد من مسح لآخر بهدف مواكبة التغيرات التي تحصل على أرض الواقع، وهذا بهدف زيادة تمثيلية العينة للمجتمع الأم قصد الوصول إلى مقدرات (des estimateurs) ذات جودة.

- ثانيا- استمارة التحقيق: تتكون استمارة المسح من 19 صفحة بمجموع 92 سؤالاً تتوزع على أربعة محاور:
- السكن وتجهيزات الأسرة: يضم هذا المحور صفحة (01) واحدة بمجموع 22 سؤالاً؛
 - خصائص أفراد الأسرة: يضم هذا المحور أربع (04) صفحات بمجموع 23 سؤالاً؛
 - خصائص المشتغلين: يضم هذا المحور ست (06) صفحات بمجموع 23 سؤالاً؛
 - خصائص غير المشتغلين: يضم هذا المحور ثماني (08) صفحات بمجموع 24 سؤالاً.

ثالثا- جمع البيانات: ومن أجل مسح شهر أفريل يتم جمع البيانات خلال شهري ماي و جوان مع أخذ آخر أسبوع من شهر أفريل كفترة مرجعية.

يتم سحب العينة المستخدمة عشوائيا من مجموع المقاطعات المحددة سابقا، بعد عملية جمع البيانات، ترتيبها وتبويبها يتم تقويم إجمالي السكان وفق التركيبة العمرية حسب السن والجنس للسكان المقيمين المستمدة من آخر تعداد للسكان والسكن والتي يتم تحيينها بناء على آخر وضعية للحالة المدنية.

رابعا- جودة البيانات ودقة المؤشرات: يتم في آخر العملية، عرض دقة المؤشرات ومجالات الثقة لمعدل النشاط الاقتصادي، معدل العمالة ومعدل البطالة إضافة إلى العديد من المؤشرات والإحصاءات ذات العلاقة، كما ينبه الديوان الوطني للإحصائيات مستخدمي هذه البيانات أن الأرقام دون 10.000 غير ممثلة إحصائيا وعلى القارئ استخدامها بحذر عند التحليل.

ب- المؤشرات خلاصة التحقيق: مخرجات المسح حول التشغيل لدى الأسر، من حيث المؤشرات المنتجة، هي كالتالي:

- نسبة البطالة؛- معدل العمالة؛- نسبة البطالة حسب قطاع النشاط؛- نسبة البطالة حسب السن؛
- نسبة البطالة حسب المستوى التعليمي؛- نسبة البطالة طويلة الأمد؛

ج- تقييم المسح حول التشغيل لدى الأسر:

بناء على ما سبق من عرض للمسح الوطني حول التشغيل لدى الأسر، وبمقارنة مع التجارب الدولية في المجال، يمكننا استخلاص تقييم للتجربة الوطنية في المجال من خلال التالي:

- ج-1- نقاط قوة التحقيق: تحقيق المسح الوطني حول التشغيل لدى الأسر، يعتبر العمود الفقري للمعلومة الإحصائية المرتبطة بسوق الشغل في الجزائر، ومصدر مهم للباحثين في المجال وكذا مسطري ومنفذي سياسة التشغيل الوطنية، وهذا راجع لاتحاد جملة من الخصائص التي ساهمت في ذلك، منها:
- مطابقة منهجية إعدادة لتوصيات المكتب الدولي للعمل في المجال، يجعله مادة علمية صالحة للمقارنة بمؤشرات لدول أخرى تعتمد ذات التوصيات؛
 - نشر التقرير النهائي لكل تحقيق بالموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، فور الانتهاء منه، يجعله متاحا للباحثين ومتخذي القرار بصفة دورية، على عكس العديد من الهيئات التي يتطلب أمر الحصول

- على معطيات منها اتباع العديد من الاجراءات البيروقراطية، قد تنتهي بعدم الحصول عليها؛
- ارفاق التقرير النهائي حصيلة التحقيق لكل سنة بالمنهجية المتبعة من أجل انجازه، يعطي له المصدقية والطابع العلمي للعملية، وكذا النقد العلمي البناء.
- اعتماد قاعدة المعاينة فيه على مخرجات آخر إحصاء عام للسكن والسكان من حيث مقاطعات سكان الأسر العادية والجماعية، محينا بمعطيات الحالة المدنية يجعل قاعدته، تضم كل أحداث الظاهرة ما يجعل احتمال أي أسرة لأن تكون ضمن عينة التحقيق متساوية، وهو أهم شرط للعينة العشوائية البسيطة؛
- السداسية تسمح لنا بالحصول دوريا وكل نصف سنة على مؤشرات تتعلق بسوق الشغل، على عكس الدورية السنوية التي كانت متبعة قبل سنة 2014؛
- عينة التحقيق المتزايدة من طبعة إلى أخرى تجعلها تواكب الزيادات السنوية في مجتمع الدراسة، وبالتالي الحصول على عينة ممثلة للمجتمع؛

- ج-2- الانتقادات التي يمكن توجيهها للتحقيق: بالرغم من خضوع المسح في منهجيته للمعايير العالمية في المجال، ممثلة في توصيات مختلف دورات إحصائي العمل للمنظمة الدولية للعمل، إلا أن هناك مجموعة من النقائص الموضوعية، التي يجب الانتباه لها، قصد زيادة دقة مخرجات المسح ممثلة في مؤشرات سوق الشغل في الجزائر، من بين أهم الاختلالات يمكن ذكر ما يلي:
- أول انتقاد يمكن توجيهه للتحقيق أنه ذو طابع مؤسسي، يتعلق بالهيئة التي تشرف على إنجازه، ألا وهو الديوان الوطني للإحصائيات، حيث أن خضوعه لسلطة الجهاز التنفيذي تجعل من هامش الحرية والمناورة له مقترن بما يتلقاه منها من تعليمات، على عكس لو تمت دسترته على أساس أنه هيئة استشارية غير خاضعة للجهاز التنفيذي تجعل له من الاستقلالية ما يؤدي العملية باستقلالية كبيرة؛
- عدم الاعتماد الكبير على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، ففي حالة الديوان الوطني للإحصائيات العملية تتم بصورة تقليدية عن طريق استمارة ورقية تملأ لتفرغ فيما بعد في الحاسب الآلي، على عكس العديد من التجارب الدولية حيث أن العملية تتم مباشرة بواسطة اللوحات الذكية المربوطة فيما بينها عن طريق شبكات معلوماتية، ما يجعل عملية البدء في استغلال معطيات التحقيق تتم في اللحظة المالية لانتهاؤ عملية الاستجواب ((ONS)، 2014).
- بالرغم من اعتماد التحقيق في منهجية إعدادة على توصيات المكتب الدولي للعمل، إلا أن مخرجاته من عدد المؤشرات، ليست بعدد المؤشرات التي يوصي بها المكتب التي هي في حدود سبعة عشر (17) مؤشرا، وهو ما يجعله قاصرا على تفسير أحداث مفتاحية لسوق الشغل على غرار الأجر المتوسط للعامل، وكذا عدد ساعات العمل في المتوسط وصولا إلى مساهمة القطاع الموازي في عملية التشغيل؛
- اعتماد التحقيق على المسح بالعينة يفتح المجال أمام أخطاء الرصد و كذا أخطاء المعاينة، فالأولى متعلقة بمدى التمثيل الكامل لعينة الدراسة مع المجتمع، و الخطأ الثاني متعلق بأخطاء التقدير المرتبطة

بالطرق الاحتمالية التي ترافق تعميم مؤشرات العينة على مجتمع الدراسة، ما يجعلنا نقرأ المؤشرات على أنها صحيحة بنسبة $(1-\alpha)\%$ ، مع α هي نسبة الخطأ المعتمدة.

- طابعه التصريحي، يفتح بابا للخطأ، فمثلا يمكن للمستجوب، ولحاجة في نفسه، أن يصرح بأنه لم يشتغل خلال الفترة المرجعية المعتمدة، مع أن الواقع قد يكون غير ذلك.

- دوريته السنوية المعتمدة حتى سنة 2014، جعلته غير قادر على مواكبة الأحداث المتسارعة لأحداث الظواهر المكونة له، وبالتالي فإنجاز التحقيق بصفة سداسية أو ثلاثية، سوف تمحنه بالغ الأثر في الوصف المستمر لواقع سوق الشغل بصفة أنجع، ففي المجال يمكن ذكر أن العديد من الدول تعتمد الفصلية في التحقيق (مرة كل 03 أشهر)، كمثال على ذلك نجد دولة السعودية تقوم بالتحقيق بصفة فصلية؛

- عدم التجانس بين المتغيرات المتضمنة في الاستمارة وكذا تلك المتضمنة في التقرير النهائي، حيث أنه تضمن في الاستمارة محورا يتعلق بالأسرة وخصائصها بمجموع 05 صفحات و 45 سؤالا، إلا أنها لا تظهر في التقرير النهائي، و هو ما يؤدي إلى ملل المستجوب و بالتالي عشوائية الاجابات، ما قد يؤثر على نجاعة المؤشرات المتضمنة في التحقيق؛

- عدم اعتماد التحقيق على مجموعة مهمة من المتغيرات تساعد على بناء مؤشرات ذات أهمية في مجال وصف سوق الشغل الوطني، على غرار توزيع عدد العمالة حسب ساعات العمل، وكذا انتاجية كل عامل وصولا إلى الأجر المتوسط لكل عامل والعمالة في القطاع الموازي.

- اعتماد التحقيق على فترة مرجعية تتمثل في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر من كل سنة، قد يفتح بابا للخطأ، حيث أن الفترة المشار إليها توافق حصول العديد من طلبة الجامعات ومراكز التكوين المهني على شهادتهم، كما أن الفترة توافق تسريح عدد معتبر من شباب الخدمة الوطنية، وهو ما قد يدرجهم كبطالين دون منحهم فرصة فعلية للبحث عن عمل؛

- النتائج المفصلة للتحقيق ابتداء من سنة 2019، غير متاحة على الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات، ما يجعل طالبي معلومات التحقيق أمام صعوبة الحصول عليها.

3- خاتمة:

نظام معلومات الاحصائي لسوق الشغل في الجزائر يقوم أساسا على المسح بالعينة، والمعروف باسم المسح حول التشغيل لدى الأسر، الذي يجريه دوريا الديوان الوطني للإحصائيات كل سداسي من كل سنة، باعتباره الهيئة المكلفة بإنتاج مختلف المعلومات الإحصائية، محاولا وصف مختلف أحداث الظواهر المميزة لسوق الشغل.

يعتبر التحقيق مصدرا مهما للسلطات العمومية المتدخلة في سياسة التشغيل، حيث يتم الاستعانة بمؤشراته في تسطير الاستراتيجيات وخطط العمل التي تسمح بتحسين فعاليته في التكفل بمختلف أحداث ظواهره التي تأتي على رأسها نسبة البطالة وتوزيعها على حسب مختلف المتغيرات الديمغرافية. كما يعتبر

المسح حول التشغيل لدى الأسر مادة تهتم بها القطاعات المكلفة بالتربية والتكوين والتعليم بمختلف أطواره في الحكم على نجاعة سياسة كل مجال، وأخيرا يعتبر مرجعا علميا لكل الباحثين والأكاديميين في مجال السياسات العامة وخصوصا في مجال سياسة التشغيل.

التحقيق و على الرغم من خضوعه في منهجيته لتوصيات المكتب الدولي للعمل، في المجال، وبالرغم من الكم المعبر لحصيلته مخرجاته من المؤشرات إلا أنه ينبغي خصه بمزيد من العناية، حتى يتطابق بنسبة أكبر مع التوصيات العالمية في المجال خاصة فيما يخص عدد المؤشرات المنتجة، حيث أن إثراؤه بمزيد من المؤشرات تساعد رفقة المعتمدة فيه حاليا على وصف أدق لسوق الشغل في الجزائر، هذا بالإضافة إلى العمل على أن تكون دوريته مستقبلا فصلية بدلا من السداسية، وأخيرا الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في انجاز التحقيق، ما يساهم في ربح الوقت و زيادة دقته، وهذا بالتقليل من هامش الخطأ المترتب عن التدخل المتكرر للعنصر البشري في العملية.

4- قائمة المراجع:

1. (ONS). (2014). enquette emploi aupres de menages. alger: ONS.
2. Bahlouli hicham mohamed. (2010). l'enquête post-censitaire une mesure de l'exhaustivité et de la qualité de la collecte des données —recensement réalisé en Algérie- . mémoire de magister. oran: université d'oran (faculté des sciences sociales).
3. BIT. (2013). indicateurs clés du marché du travail. GENEVE: BIT.
4. dominique, T. (1984). La collecte des données en démographie. INED, 83.
5. ONS. (2008). Manuel rgph. alger: ONS.
6. ONS. (2012). rapport de l'enquête sur l'emploi du temps 2012. alger: ONS.
7. ONS. (2014). enquête sur les dépenses de consommation et le niveau des ménages 2011. alger: ONS.
8. ONS. (2021). résultat de l'enquête annuelle sur les salaires auprès des entreprises. alger: ONS.
9. إسكو، (2020). ورشة عمل "التكنولوجيا الرقمية والتوظيف". بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
10. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا). (05 أكتوبر، 2024).
11. نظام معلومات. تم الاسترداد من الموسوعة الحرة (ويكيبيديا): <https://ar.wikipedia.org>
12. مجلس التعاون الخليجي. (2015) إحصاءات العمل ما بين البيانات الإدارية والمسوح الإحصائية في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض: مجلس التعاون الخليجي.
13. عيسى، ت. ك. (2010). نظم المعلومات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات. مجلة جامعة بابل (العلوم الإنسانية -كلية الزراعة) جامعة بابل. 02
14. موقع الانترنت لصندوق النقد الدولي. (21 مارس، 2023). تم الاسترداد من المملكة العربية السعودية تشترك في المعيار الخاص لنشر البيانات: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/09/18/pr19338-saudi-arabia-subscribes-to-the-imfs-special-data-dissemination-standard>